حقوقيون يطالبون بكشف ملابسات وفاة شاب مغربي عقب مناوشة مع الشرطة

الرباط ـ «القدس العربي»
من بشرى الحضيكي:

أعرب حقوقيون في المنظمة المغربية لحقوق الانسان عن قلقهم حيال ظروف وفاة شاب وطالبوا بفتح تحقيق للكشف عن ملابسات الوفاة واخبار الرأي العام بنتائج التحقيق «الذي من شأنه أن يكشف عن حقائق أخرى».

وترجع وقائع وفاة الشاب عبد الغفور حداد (29 عاما) بمدينة سلا حسب افادات شهود عيان الى يوم 31 ايار/مايو الماضي، يومها كان الضحية جالسا باحدى المقاهي قرب منزله فاذا برجال امن يقصدون المقى ويأمرونه بمرافقتهم. ولما رفض الضحية الانصياع لأوامرهم بدأ بعضهم في تعنيفه وضربه، اثناء محاولته الفرار ارتطم عبد الغفور بالواجهة الزجاجية لمقهى الأنترنت الذي كان يقابل المقهى فسقط غارقا في دمائه مدة نصف ساعة تقريبا الى حين وصول مصالح الاسعاف.

وتحدث شهود عيان عن أن رجال الأمن غادروا مكان الحادث مباشرة بعد سقوط الضحية على الأرض. وقالت الحقوقية أمينة بوعياش لـ«القدس العربي» أن ظروف و ملابسات وفاة الشاب عبد الغفور مازالت متشابكة وغامضة، وأشارت الى تباين تصريحات كل من عناصر الشرطة من جهة وعائلة الضحية والشهود من جهة أخرى.

وأضافت أن المنظمة المغربية لحقوق الانسان تنتظر فتح تحقيق قضائي لمعرفة من المسؤولين عن وفاة الشاب عبد الغفور. وشكلت المنظمة لجنة تقصي لكشف ملابسات الوفاة من خلال تجميع افادات الشهود وعائلة الضحية، وكذا من ادارة الأمن الوطني التي نفت أن يكون الضحية قد تعرض لأي شكل من أشكال العنف أو الضرب من عناصر الأمن.

ويؤكد تقرير الخبرة الطبية أن سبب الوفاة يعود الى نزيف دموي حاد بواسطة أداة حادة مشيرا الى وجود جروح وخدوش لم يكشف عن طبيعتها. كما يوضح أن الضحية وصل ميتا الى مستشفى ابن سيناء بالرباط.

وتعتبر وفاة الشاب عبد الغفور الثالثة من نوعها التي لها علاقة باجهزة الامن بعد الوفيات الغامضة لكل من حمدي المباركي وعادل الزياتي في الأشهر السابقة.

68 معتقلا اسلاميا يعلقون اضرابهم عن الطعام في المغرب

■ الرباط ـ اف ب: اعلن 68 اسلاميا معتقلا في سلا قرب الرباط تعليق اضرابهم عن الطعام الذي بدأوه في 29 ايار/مايو، في بيان نشرته «لجنة النصير الاسلامية لمساندة المعتقلين الاسلاميين». وقال البيان ان وزارة العدل المغربية ستحاول «رفع الظلم الذي نتعرض له». واضاف البيان لتبرير قرار تعليق الاضراب عن الطعام ان «صوتنا وصل الى السلطات العليا وبذلك نكون حققنا قسما من اهدافنا». وذكرت لجنة النصير ان الاسلاميين المعتقلين في سلا ويشتبه بقيامهم بنشاطات ارهابية «يريدون الاستفادة من افراج مؤقت ويريدون معرفة سبب ارجاء محاكمتهم باستمرار». وعلق نحو 300 اسلامي معتقلين في عدد من سجون المغرب في الاول من حزيران/يونيو اضرابا عن الطعام بدأوه في الثاني من ايار/مايو بعد مفاوضات مع ادارة السجون.

واعتقل نحو 2000 اسلامي منذ تفجيرات الدار البيضاء التي اوقعت 33 قتيلا في 16 ايار/مايو 2003. ولا يزال نحو 700 منهم في السجن بحسب ادارة السجون في المغرب.

مالي تعلن التوصل الى اتفاق سلام مع المتمردين الطوارق

■ باماكو ـ رويترز: قال مسؤول حكومي بارز الجمعة ان مالي توصلت الى اتفاق سلام مع متمردي الطوارق الذين يسعون الى حكم ذاتي أوسع لمنطقتهم الصحراوية الشمالية.

وكان المسلحون البدو ذوو البشرة الفاتحة هاجموا معسكرات للجيش في بلدة كيدال التجارية بالصحراء الكبرى الشهر الماضي واستولوا على سيارات واسلحة قبل أن ينسحبوا الى جبال قرب الحدود الجزائرية مما اثار مخاوف من اندلاع تمرد شامل بالمنطقة الصحراوية. وقال مسؤول بارز بوزارة ادارة الاراضي في مالي طلب عدم نشر اسمه لرويترز «تم التخلي عن مطالب الحكم الذاتي أو الحصول على وضع خاص أو انشاء هياكل حكومة محلية». وكان وزير ادارة الاراضي كافوجونا كوني سافر الى الجزائر الاسبوع الماضي لاجراء محادثات مع زعماء الطوارق الذين شنوا حملات تمرد انطلاقا من كيدال في الستينات والتسعينات مطالبين بحرية أكبر من حكومة مالي التي يهيمن عليها الافارقة ذوو البشرة السوداء.

ضغوط على الحكومة الموريتانية لقطع علاقاتها مع اسرائيل

نواكشوط ـ «القدس العربي»
من عبد الله السيد:

أدت حرب اسرائيل المفتوحة على غزة والضفة الغربية لازدياد ضغوط الشارع السياسي الموريتاني على حكومة الرئيس ولد محمد فال لحمله على قطع العلاقات مع اسرائيل.

فقد طالب القوميون الناشطون في حزب «الصواب» الذي يضم بعثيين وناصريين ونشطاء التيار الاسلامي الذين يسمون الوسطيين المعتدلين الرئيس الموريتاني الانتقالي «بانتهاز هذه الجريمة النكراء لقطع العلاقات والروابط التي أقامها الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع مع الصهاينة».

ودعا التيار الاسلامي السلطات الموريتانية الى «التنديد بما يتعرض له الفلسطينيون وتقديم العون لهم، ومباشرة قطع العلاقات المدانة مع الارهابيين الصهاينة».

وجدد التيار الوسطي الاسلامي الموريتاني تمسكه بالموقف الثابت من القضية الفلسطينية «الرافض للاستسلام للعدو الصهيوني». وشدد على الموقف الأمريكي «الذي يعتبر العدوان والاعتداء على الانسان والأرض دفاعا عن النفس وممارسة لحق طبيعي».

ودعا التيار الاسلامي «الشعب الموريتاني وكافة قواه الحية، أئمة وعلماء، أحزابا ومنظمات، عمالا وطلابا، أن يعبروا عن تضامنهم مع اخوانهم الفلسطينيين ورفضهم لكل أنواع التآمر ضد هذا الشعب البطل» وأن «ينخرطوا معه في عمل تضامني واسع ماديا ومعنويا».

ودعا التيار كل الفصائل الفلسطينية الى رص الصفوف وتوحيد الجهود باعتبار أن الصهاينة أعداء الجميع، والتحدي يستلزم الوحدة والخطر المحدق يوجب التلاحم.

وفي بيان آخر تلقت «القدس العربي» نسخة منه أكد حزب «الصواب»، وهو من أكبر الأحزاب الموريتانية، أن «الوقت قد حان ليرتفع في موريتانيا الصوت من جديد تعبيرا عن الموقف الأصيل الداعم لفلسطين، والرافض لارهاب الصهاينة المحتلين، والمعبر ـ بحق ـ عن اجماع الشعب الموريتاني».

وذكر البيان بأن الجيش الاسرائيلي ينفذ هجوما جويا وبريا شاملا على القطاع «دمر خلاله المنشآت الكهربائية والجسور والطرق والمشاريع الاقتصادية، وأحرق المزارع، وقتل الشيوخ والأطفال والنساء، ودمر المباني على ساكنيها، وعاث في الأرض فسادا وقتلا وترويعا».

«الاستنجاد» بالملك يظهرها عاجزة عن ادارة الشأن العام

مشروع قانون الانتخابات يهدد مستقبل الاغلبية الحكومية واتهامات لوزارة الداخلية بـ«اثارة الفتنة»

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

يهدد مشروع القانون المنظم للانتخابات بالمغرب مستقبل الاغلبية الحكومية رغم «توافقها «مع وزارة الداخلية واقرار مجلس حكومي يوم الخميس التعديلات المقترحة التي تم التوافق عليها. وتخشى اوساط حزبية من ان تؤدي الخلافات التي باتت معلنة بين احزاب الاغلبية الى «ذهاب ريحها» والاضطرار للجوء مرة اخرى للتحكيم الملكي وهو ما يعني تأكيد عجزها عن تدبير الملفات الاساسية للبلاد بعد فشلها في تدبير مسألة قانون الاحوال الشخصية و«استنجادها» بالملك للتدخل.

وحسب مصادر صحافية فان مجلس الحكومة الذي عقد الخميس عرف مشادات ساخنة بين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وهما حزبان حليفان ينتميان لليسار ويتشاركان في «الكتلة الديمقراطية» والاغلبية الحكومية. وتأتي هذه المشادة بين غمز وتلميح مزجت به تصريحات صحافية لمسؤولين حزبيين.

ويتحدث مسؤولون في الحزبين عن دور لوزارة الداخلية في «اثارة فتنة» لتظهر عجز الاحزاب وترك المجال للجهات العليا للتدخل.

عنوان الأزمة بين الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية هو عتبة الحسم او الحد الادنى الذي يسمح للحزب تقاسم مقاعد مجلس النواب بعد اقرار نمط الاقتراع بالـلائحة الاقليمية وايضا الشروط التي فرضت على الاحزاب التي لم تحصل على أي مقعد في انتخابات 2002 للترشيح في انتخابات 2007.

حسب المصادر الرسمية فان مشروع الحكومة الذي اقر الخميس احتفظ بنمط الاقتراع بالـلائحة وبالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية مع رفع العتبة اللازمة للمشاركة في توزيع المقاعد الى 7 بالمئة من الأصوات المعبر عنها برسم الدائرة الانتخابية المعنية، عوض 3 بالمئة المعتمدة خلال الانتخابات النيابية لسنة 2002، واشتراط حصول الهيئات السياسية التي تتقدم باسمها اللائحة أو المرشح على 3 بالمئة على الأقل من الأصوات المعبر عنها على الصعيد الوطني خلال آخر انتخابات نيابية عامة، والا يتعين ارفاق اللوائح أو الترشيحات بقائمة توقيعات يحدد عددها، بالنسبة للدوائر الانتخابية المحلية، في مائة توقيع على الأقل عن كل مقعد منها 80 بالمئة لناخبي الدائرة و20 بالمئة لمنتخبي الجهة التابعة لها الدائرة الانتخابية، وبالنسبة للدائرة الانتخابية الوطنية فقد حدد المشروع عدد هذه التوقيعات في ألف توقيع لناخبين موزعين على ثماني جهات على الأقل دون أن يقل عدد الموقعين عن 5 بالمئة من العدد المطلوب.

ويقول مؤيدو العتبة الجديدة انها تضمن عدم بلقنة الخارطة السياسية المغربية ووجود اغلبية قوية ومعارضة قوية فيما يرى المتحفظون ان رفع العتبة يعني حرمان فاعلين سياسيين من المشاركة السياسية وتدفع نحو عزوف المواطنين عن العمل السياسي.

ويربط المتحفظون رفع العتبة مع اصرار اطراف في الاغلبية على الزام كل مرشح من حزب لم يحصل على 3 بالمئة في انتخابات 2002 بالحصول على 100 توقيع من بينهم 20 توقيعا لمنتخبين في الدارة المزمع الترشيح فيها، وهو ما يعني عمليا استبعاد كل اطياف اليسار المغربي خارج الاغلبية الحكومية، وهي اطياف، بغض النظر عن حجم جماهيريتها وثقلها السياسي الا انها تضم عشرات الاطر والمثقفين الشباب الذين يحضرون بقوة في المشهد السياسي والثقافي المغربي في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

ويخشى المتحفظون على العتبة وشروط التوقيعات من ان يؤدي ذلك الى الحصر عمليا لمعركة الانتخابات بين احزاب الاغلبية بما تعرفه من وهن وتراجع على صعيد الفعل في الشارع المغربي والتيارات الاصولية الصاعدة والتي تؤهلها استطلاعات للرأي للفوز بالتشريعيات القادمة، واستعانة الحكم بهذه التيارات لتدبير الشأن العام لمرام مختلفة، ان كان لاستيعاب التيارات الاصولية في ماكينة تدبير الشأن العام اوخلق توترات فيما بينها بدفع التيارات الاصولية المعتدلة لصد موجة التيارات المتشددة.

ادريس لشكر عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (الحزب الرئيسي بالحكومة) اعرب عن «أسفه لكون بعض الأحزاب تريد أن تحرم الاغلبية من حقها في النقاش والتداول بشان طرق الاقتراع «وقال «الامر حاليا لا يتعلق بمشروع قانون وانما بمجرد نقاش مشروع بين مكونات الأغلبية»، واضاف لشكر أن من «ينتقد حاليا مسألة العتبة سيكون متخلفا عن قيامه بدوره السياسي، لأن جميع الأحزاب تناقش وتقرر في مؤتمراتها بشأن نمط الاقتراع الأصلح لها والعتبة التي يفضلها ويقترحها».

وقال «نحن في الاتحاد الاشتراكي سبق أن أكدنا أننا مع توسيع الدائرة الى مستوى الجهة ومع عشرة بالمئة في العتبة بل قدمنا تعديلا في اطار قانون الأحزاب بعشرة بالمئة في العتبة، ونحن لم نفاجئ أحدا بل، من أجل تغليبنا لمصلحة البلاد قدمنا تنازلات كبرى».

خريطة سياسية

وقال محمد الخليفة عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال (مشارك بالحكومة) ان «الهدف الاساسي الذي يجب ان نرسمه جميعا للمغرب في افق 2007 هو افراز خريطة سياسية باحزاب او باقطاب ثلاثة او ثنائية تنهي كل ما علق بمشهدنا السياسي منذ الانتخابات الاولى.. وهذا لا يعني حتما ولا بالضرورة اقصاء الاحزاب السياسية التي كانت تقاطع الانتخابات او التي تم تأسيسها بعد الانتخابات السابقة».

واضاف الخليفة ان القوى السياسية «يجب ان تنكب على ايجاد حل رادع للاحزاب التي اثبتت الانتخابات السابقة أنها كانت تشويشا على الحقل السياسي برمته واداة خارقة للعادة في بلقنة المشهد السياسي، «مؤكدا في ذات الوقت انه «من الناحية المبدئية لا يمكن ديموقراطيا اقصاء اي حزب سياسي من حقه في الترشح وفي المشاركة لكن عقلنة العمل السياسي تقتضي الانكباب من طرف كل الاحزاب على ازالة كل ما يسيء الى تجاربنا الديمقراطية».

ومن الاغلبية اثار حزب التقدم والاشتراكية «الانتباه الى ان بعض النقط المقترحة من شأنها، ان تمس الصورة التي يسعى الحزب الى اعطائها للبلاد ولتجربتها الرامية الى دمقرطة الحياة السياسية الوطنية بالمشاركة الفعالة لكل القوى الحية للشعب».

واعتبر في بلاغ مشترك مع الحزب الاشتراكي الموحد ان لهذه الاجراءات «خطورة على المسار الديمقراطي للبلاد وتضيق الخناق على الاحزاب وتبعد حركات ومشارب سياسية من الاندماج الكلي في الحياة السياسية والمؤسسات المنتخبة مما يعزز خطر اذكاء عزوف العديد من المواطنين عن المشاركة والمساهمة في الانتخابات».

واوضح البلاغ ان الاجراءات المقترحة تؤدي الى تضييق الخناق على الاحزاب التي لم تصل الى عتبة 3 % في الانتخابات التشريعية لسنة 2002، وهو اجراء من شأنه ان يبعد حركات ومشارب سياسية من الاندماج الكلي في الحياة السياسية والمؤسسات المنتخبة، مما يعزز خطر اذكاء عزوف العديد من المواطنين والمواطنات عن المشاركة والمساهمة في العمليات الانتخابية المرتقبة لسنة 2007، كما ان رفع العتبة من 3 % الى 7 % كاجراء يشكل في مظهره الحسابي ومضمونه السياسي مساسا بتمثيلية المؤسسات المنتخبة وبالتوجه الديمقراطي الحداثي الذي اختارته البلاد.

وقال محمد اوجار وزير حقوق الانسان السابق والقيادي بحزب التجمع الوطني للاحرار انه يشعر «بالحرج من بعض المقتضيات التي تم تبنيها بخصوص مشروع القانون الحكومي المتعلق بالانتخابات والتي تطرح تساؤلات دستورية حولها خاصة فيما يتعلق باشتراط عدد من التعقيدات للحيلولة دون الولوج الحر للمواطن للمنافسة الانتخابية على قاعدة المساواة التي يكرسها الدستور».

واضاف «كنت اتمنى ان يسمح بناء على قاعدة المساواة لكل الاحزاب ان تقدم من تشاء للانتخابات وأن لا يكون هناك تمييز بين مرشحي الاحزاب الكبيرة والصغيرة ولابد من اعتماد نفس الشروط امام كل المرشحين حتى لا تشعر النخب الجديدة بان هناك رغبة في حصارها او استراتيجية لمصادرة حقها المشروع في المنافسة الانتخابية».

وقال عبد الله باها رئيس فريق العدالة والتنمية النيابي أن «المنهجية المتبعة حاليا في اعداد قوانين الانتخابات منهجية معيبة لأن هذه القوانين ينبغي أن تكون موضوع نقاش وتشاور واسع بين مختلف المكونات داخل وخارج الأغلبية والبرلمان نفسه»، كما أن «الأغلبية تدبر الأمر اليوم بمفردها وتستبد بهذا الأمر وتراعي مصالح مكوناتها فقط».

وقال باها أن «من شأن هذا التناقض أن يكرس البلقنة التي كانت هي مشكلة انتخابات 2002 بدل القضاء عليها وسنصل الى حالة لا تستفيد فيها أحزاب ممثلة في البرلمان من الدعم الحكومي في تدبير شؤونها بل وتذهب الى ابعد من ذلك وتحدد عتبة للترشيح وهي ثلاثة بالمئة يتم من خلالها اقصاء الأحزاب التي لم تحصل على هذه النسبة في انتخابات 2002 والاحزاب الجديدة، وهذا اجراء غير منطقي وغير ديمقراطي».

ووصف حزب البديل الحضاري المشروع الحكومي بالهجين وانه يستهدف أهم ركن في الديمقراطية، وهو حق الأقلية في التمثيل والتعددية في مخالفة صريحة لروح الدستور وروح المرحلة التي تشكل منعطفا في تاريخ المغرب باتجاه القطع مع ممارسات الماضي، غير المأسوف عليه والتي كانت السبب في العزوف عن الذهاب الى صناديق الاقتراع.

واكد بلاغ للحزب ارسل لـ«القدس العربي» رفضه المبدئي والتام «للقانون الذي يجعل مستقبل العمل السياسي بالمغرب على كف عفريت بسبب من ارتضوا منفعة آنية و ذاتية على حساب استقرار البلد و«مستقبله».

رئيس الوزراء المغربي ادريس جطو مستقبلا الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الذي وصل الجمعة الى الدار البيضاء لبحث موضوع الصحراء الغربية

وسط أنباء عن احتمال انضمام رئيس الوزراء اليه

المغرب: مشكلات قضائية واحتمالات انشقاق تواجه حزب «التجمع»

الرباط ـ «القدس العربي»
من الطاهر الطويل:

رجّحت مصادر اعلامية أن ينضم رئيس الوزراء المغربي ادريس جطو الى حزب «التجمع الوطني للأحرار»، على خلفية الاستعداد للانتخابات التشريعية العامة المقرر تنظيمها أواسط العام المقبل.

واذا كان نفي الخبر قد صدر من الطرفين المعنيين (قيادة الحزب ورئيس الوزراء) فان بعض المطلعين قالوا ان ادريس جطو ينتظر أن يعمل حزب «التجمع» على تصفية مشكلاته الداخلية والقضائية قبل أن يلتحق به.

ويعيش الحزب المذكور المشارك في الحكومة منذ عدة شهور نزاعات قوية تهدد بحدوث انشقاق في صفوفه. ويأخذ المتمردون، وفي مقدمتهم محمد أوجار وزير حقوق الانسان السابق، على رئيس الحزب أحمد عصمان استفراده بالقرارات وعدم اشراك أعضاء المكتب التنفيذي في البت في مختلف القضايا السياسية والتنظيمية. وراجت أنباء في الآونة الأخيرة عن اعتزام الغاضبين تأسيس حزب جديد.

من جهة أخرى، تواجه الحزب أزمة قضائية حادة، نتيجة الدعوى التي رفعها ضد بعض قياديه العاملون في المطبعة التابعة له وفي الصحيفتين اللتين كان يصدرهما («الميثاق الوطني» و«المغرب») قبل أن يوقفهما سنة 2002 ويقوم بتسريح جميع الصحافيين والمستخدمين تحت ذريعة العجز المالي.

وكسب مستخدمو المؤسستين المشار اليهما الدعوى في المرحلتين الابتدائية والاستئنافية بالمحكمة، ليعرضوا قضيتهم من جديد على أنظار المحكمة التجارية بالرباط، لاستلام مستحقاتهم المالية عن الطرد التعسفي الذي مورس اتجاههم. وقالت احدى الصحف ان أحمد عصمان رئيس «التجمع الوطني للأحرار» مطالب بالاجابة على أكثر من مئة سؤال أمام المحكمة التجارية التي ستعقد أولى جلساتها بهذا الخصوص يوم الخامس من تموز (يوليو).

ويلاحظ المستخدمون، وعددهم 67 فردا، أنه رغم الدعم المالي الحكومي الذي حظيت به جريدتا «الميثاق الوطني» و«المغرب»، وكذا عائدات الاعلانات التجارية والمبيعات والمديونية التي لهما على ذمة عدة جهات، فان حزب «التجمع» لم يتوان عن الاقدام على التصفية القضائية لاعلامه، وذلك بهدف التملص من أداء ما تراكم عليه من مستحقات «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» و«التأمين الصحي» والضرائب.

واللافت للانتباه أن في قائمة الدعوى الموجهة ضد مسؤولي «التجمع» يوجد اسم محمد بن عيسى وزير الخارجية الحالي، لكونه تولى ادارة جريدتي الحزب خلال الثمانينات، ولم يُحذف اسمه من مجلس ادارة المؤسسة رغم رحيله عنها قبل حوالي عشرين سنة، حسب الطرف المشتكي. ولكن مراقبين استبعدوا ربطه بهذه القضية، مبررين ذلك بأن فترة مسؤوليته اعتبرت أزهى فترات صحافة حزب «التجمع»، على مستوى التسيير والمردودية المالية والاعلامية، وبالتالي فهو «غير معني بالقضية» على حد قولهم.

ويتضمن نص الدعوى التي تشمل أحمد عصمان والتازي العلمي وأحمد الكرافس ومحمد بنطالب، مطالبة المحكمة التجارية بحرمان هؤلاء من الأهلية التجارية ومن ممارسة أية وظيفة انتخابية في أجل لا يقل عن خمس سنوات.

ويأخذ دفاع المشتكين على المدعى عليهم ما اعتبره تصرفا في أموال المطبعة والجريدتين كما لو أنها أموالهم الخاصة، وأكد أنهم حولوا الدعم الحكومي الى حساباتهم الشخصية ولم يدلوا للمحكمة بأي بيان عن تلك المبالغ المالية. كما أنهم قاموا بالتضخيم من حجم المديونية على الجريدتين لتبرير التصفية القضائية، وعملوا أيضا ـ حسب نص الدعوى ـ على اخفاء وثائق الحسابات المتعلقة بالديون التي للمؤسسة على احدى الشركات الوسيطة في الاعلانات التجارية. ولذلك، يطالب المتضررون باجراء خبرة قضائية لتفحص الحسابات بين الجهة المدعى عليها وشركة «هافاس» للاعلانات.

وقام ممثلو المستخدمين، اضافة الى الاجراءات القضائية، بالاتصال بعدد من كبار المسؤولين المغاربة قصد احاطتهم علمًا بقضيتهم وبالمآل «المأساوي» لجل ضحايا صحافة «التجمع الوطني للأحرار»، من بينهم ادريس جطو رئيس الوزراء ومصطفى عكاشة رئيس الغرفة الثانية في البرلمان (مجلس المستشارين). وقاموا بسلسلة حركات احتجاج أمام مقر الحزب، كما وصلت أصداء قضيتهم الى عدد من المؤسسات الاعلامية المحلية والدولية.

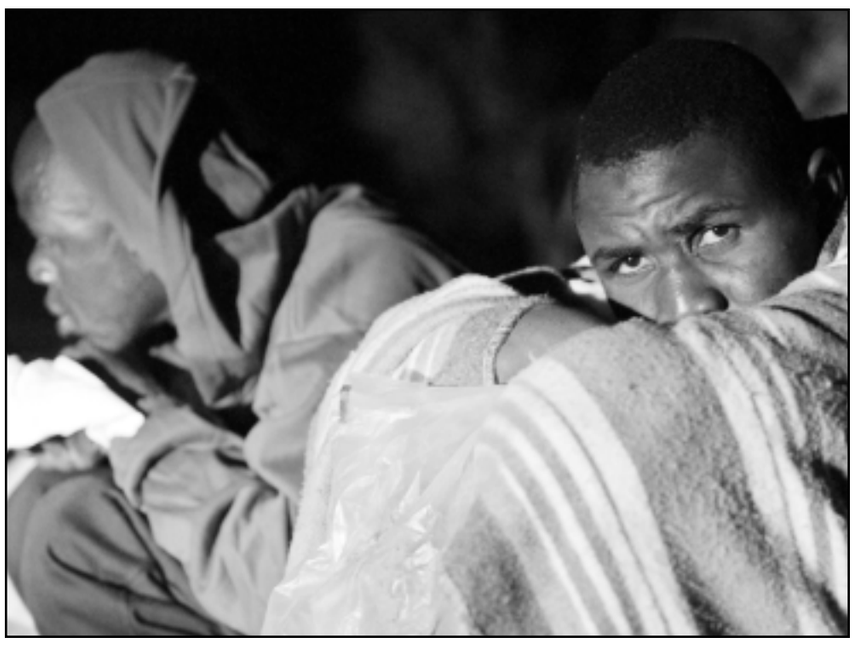

■ مهاجرون افارقة، ضمن مجموعة من 46 فردا، اعترض الحرس المدني الاسباني قاربهم في طريقه الى جزر الخالدات يوم الجمعة، وهم حلقة في سلسلة تقوى بحلول فصل الصيف وهدوء امواج البحر بشكل يغري على المغامرة والابحار شمالا

الاستطلاعات تضعه في المقدمة وواشنطن تخاف من ان يحوّل بلاده الى فنزويلا جديدة

فوز اليساري اوبرادور في الانتخابات الرئاسية المكسيكية يدخل أمريكا اللاتينية بمنعطف تاريخي

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من
حسين مجدوبي:

تعيش القارة الأمريكية هذا الاحد لحظات حاسمة قد تشكل منعطفا تاريخيا في حالة فوز اليسار في الانتخابات الرئاسية المكسيكية، مما يعني تغييرا جوهريا في مجموع أمريكا اللاتينية وعلاقتها بالولايات المتحدة واستمرار ميل الميزان لصالح موجة التغيير المناهضة أساسا للعم سام.

وهكذا، ستكون معركة الحسم بين مرشحين، اليساري لوبيث أوبرادور عن الحزب الثوري الديمقراطي، وفيليب كالدورن عن حزب العمل الوطني المحافظ في حين أن المرشح الثالث وهو روبرتو مادراسو عن الحزب الثوري المؤسساتي لا يمتلك حظوظا كبيرة. فالناخب المكسيكي لم ينس بعد سيطرة هذا الحزب على مقاليد البلاد باستمرار منذ 1929 الى أواخر التسعينات، تاريخ فوز الرئيس الحالي فيسنتي فوكس عن حزب العمل الوطني. والتراجع المستمر للحزب الثوري المؤسساتي يؤكد ما يذهب اليه المهتمون والمحللون أن أغلبية الأحزاب السياسية التقليدية في أمريكا اللاتينية والتي ارتبطت بالولايات المتحدة لعقود في طريقها الى التقهقر والاندثار كما جرى في دول مثل الأوروغواي وفنزويلا وبوليفيا والبيرو.

فاستطلاعات الرأي تمنح تقدما لمرشح اليسار لوبيث أوبرادور عمدة العاصمة مكسيكو البالغ عدد سكنها 20 مليونا والتي يتمتع فيها بشعبية لا مثيل لها في مجموع البلاد.

وتؤكد الصحافة المكسيكية هذا الأسبوع أن ساسة واشنطن تناسوا مؤقتا الملف النووي الايراني وعمليات العراق وتوتر الشرق الأوسط وينتظرون نتائج انتخابات المكسيك، البلد الذي يشترك مع الولايات المتحدة في 3200 كلم. وتضيف أن واشنطن تتمنى فوز كالدرون المحافظ للتفاهم معه، وتتخوف من وصول لوبيث أوبرادور الى السلطة وهو الذي ينتقد سياسة واشنطن في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وترى فيه هوغو تشافيز جديدا (رئيس فنزويلا) الذي جعل من العداء للولايات المتحدة أحد النقاط الرئيسية في أجندته السياسية والاقتصادية.

لوبيث أوبرادور لا يخفي عداءه لواشنطن، وهو المعطى الذي يأتي ليؤكد ارتفاع حدة العداء للولايات المتحدة بشكل ملفت للغاية وسط شعوب المنطقة وطبقتها السياسية التقدمية. ويقول أندريس باسترانا الرئيس السابق لكولومبيا «ما يحدث خطير للغاية، في الستينات كانت أنظمة دول أمريكا اللاتينية غير الديمقراطية هي التي تكن العداء للولايات المتحدة، أما الآن فالشعوب هي التي تحمل هذا الشعور».

وتعزز الأرقام هذه المقولة، فحسب استطلاع سابق لمعهد بيو سانتر 71 % من سكان أمريكا اللاتينية رأوا بعين الارتياح شعور الخوف الذي أصاب الولايات المتحدة بعد 11 ايلول/سبتمبر. ولهذا، فوصول أنظمة معادية للولايات المتحدة الى الحكم هو ترجمة لمشاعر الشعوب، اذ التقت ارادة جزء من الطبقة السياسية مع المواطنين.

وفي الاطار نفسه، يؤكد وزير الخارجية المكسيكي السابق خورخي كاستنييدا السياسي والمحلل الاجتماعي «لم يسبق لي أن شاهدت طيلة حياتي كل هذا العداء التي يسيطر على شعوب أمريكا اللاتينية ضد الولايات المتحدة كما هو الشأن الآن، أكثر بكثير مما كان خلال النزاع مع كوبا وابان حقبة نزاعات أمريكا الوسطى في الثمانينات».

ويقول الأمريكي آدام ايساكسون من مركز السياسي الدولي في واشنطن «يجري اختيار بعض رؤساء الدول في أمريكا اللاتينية وفق درجة عدائهم لواشنطن»، مضيفا «خطير للغاية أن يكون العداء للولايات المتحدة مفتاح النجاح في الانتخابات في المنطقة».

فالعداء، ضد السياسة الأمريكية وليس الاختلاف معها أصبح نقطة محورية في برنامج السياسيين اليساريين، أوصل تشافيز الى الحكم في فنزويلا وايفو موراليس في بوليفيا وكاد أن يوصل أومالاتا الى رئاسة البيرو.

وفي حالة تحققه، سيكون فوز لوبيث أوبرادور برئاسة المكسيك الحلقة الأخيرة للمقولة السياسية التي بدأت منذ سنوات ومفادها أن «واشنطن فقدت حديقتها الورائية أو الداخلية».